

دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

د. عبد الكريم بعداش*
جامعة بومرداس - الجزائر

Résumé

Cette étude présente une exposition statistique et analyse économique de l'indice de produit intérieur brut réel, l'indice des exportations de marchandises et l'indice du revenu individuel moyen pendant la période (1999-2009).

Elle conclure qu'il y a une croissance du produit intérieur brut réel pendant la durée étudiée, cependant il s'appuie beaucoup sur le secteur des hydrocarbures et ce dernier s'influe par les situations du marché international. Le fait qui permet au chercheur de conclure que le développement économique en Algérie est gagé par des facteurs extérieurs non maîtrisables intérieurement. Ainsi l'étude démontre la consécration des exportations des hydrocarbures sur la totalité des exportations de marchandises.

La moyenne du revenu individuel réel est en croissance permanente, mais l'indice de pauvreté ne s'améliore pas car le pourcentage de la population vivante sous le seuil de pauvreté national s'augmente et approche le quart de la population entre 2000 et 2006.

Les mots clés :

Développement et croissance économique, Produit intérieur brut réel, Taux de croissance économiques, Exportations de marchandises, Revenu individuel moyen

المقدمة

يزخر الأدب الاقتصادي بنظريات عديدة، بعضها يهتم بتوضيح كيفية رفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، والبعض الآخر يهتم بالعوامل التي تحدث تغييرا في الهيكل والبنية الاقتصادية المحلي علاوة عن إحداث زيادة في الناتج السالف الذكر. وهذا ما تتناوله نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

* أستاذ محاضر، جامعة بومرداس - الجزائر البريد الإلكتروني: akbadache@yahoo.fr

ورغم اتفاق هذه النظريات في بعض عناصرها إلا أنها اختلفت في الكثير منها، إذ "ينصب اهتمام التنمية الاقتصادية على الجوانب المادية المؤكدة على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق مستوى عال من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، مما يتطلب تحقيق معدل نمو للناتج الوطني أسرع من معدل نمو الكثافة السكانية".¹

وهذا البحث لا يستهدف الخوض في هذه النظريات ومناقشتها، بل هو محاولة لإسقاط بعض جوانبها على الواقع الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2009.

إشكالية ومجال الدراسة: يمكن ذكر ثلاث تيارات نظرية كبرى تفسر ظاهرة التخلف الاقتصادي وهي التيار الماركسي اللينيني، والتيار الحر (libérale) والتيار التركيبي (structuraliste).² هذه الظاهرة التي تسعى الحكومات الخروج منها وذلك بتحقيق تنمية اقتصادية مقبولة، تسمح بتحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع. "والدول التي لا تحقق أية تنمية تجد نفسها متخلفة عن الركب. فالثورات الأخيرة في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (سابقا) أشعلها الركود الاقتصادي، وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية مقارنة بالدول الغربية المجاورة".³

وللتنمية الاقتصادية جوانب متعددة، فهي تشمل النمو مع إحداث تغييرات في حجم وهيكل الناتج الداخلي الإجمالي وتوزيع عناصره بين مختلف القطاعات الاقتصادية للوطن بالإضافة إلى تنوع الصادرات وإحداث تحولات هيكلية في البنيان الاقتصادي. وتقتصر هذه الورقة البحثية على دراسة واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال ثلاثة عناصر فقط هي: تطور الناتج الداخلي الإجمالي، وتنوع هيكل الصادرات السلعية، وتطور متوسط الدخل الفردي الحقيقي. وذلك من خلال الإشكالية التالية: هل حققت الجزائر أهداف التنمية الاقتصادية في كل من الناتج الداخلي الإجمالي وتنوع الصادرات السلعية ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال العقد 1999-2009؟

أولا- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

استخدم مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما البعض في الأدبيات الاقتصادية الأولى. لكن علماء الاقتصاد المعاصرين يميزون بين النمو الاقتصادي (Croissance économique) كمؤشر كمي، وبين التنمية الاقتصادية (Développement économique) كمؤشر كمي وكيفي في آن واحد.

1- النمو الاقتصادي:

النمو لغة يعني "ازدياد حجم الجسم بما ينضم إليه ويدخله في جميع الأقطار نسبة طبيعية، خلاف السمن والورم." ⁴ ويقال نما الشيء زاد وكثر، ونمى المال جعله يزيد ويكثر. إن المدلول اللغوي لكلمة نمو تشير إلى التغير في الحجم باتجاه الزيادة والكثرة. وفي علم الاقتصاد يُقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في حجم الاقتصاد مُقاسا بالناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن. ومعلوم أن هذا الناتج يوزع على الذين ساهموا في إنتاجه، ومن ثم تدعم مفهوم النمو الاقتصادي بمؤشر جديد هو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وصار النمو الاقتصادي يعني الزيادة المستمرة في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي مصحوبا بزيادة مستمرة أيضا في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، بغض النظر عن حدوث تغيرات كيفية في المجتمع. أي أن النمو الاقتصادي يعبر عن "الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الخ." ⁵

مما سبق نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في كل من الناتج الداخلي الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية ممتدة. ويجب أن تكون الزيادة الحاصلة في الناتج الإجمالي والدخل الفردي زيادة حقيقية وليست نقدية فقط، وذلك باستبعاد أثر التضخم وأن تكون هذه الزيادة مستمرة وليست عابرة (مؤقتة). وبهذا فالنمو الاقتصادي هو مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في الأجل الطويل، و يتجلى في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل؛ وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه.

2- التنمية الاقتصادية:

التنمية لغة معناها النماء أي الإزدياد التدريجي ⁶، ومنه يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي الإزدياد التدريجي في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، وهو المفهوم المرادف للنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية الأولى في ميدان التنمية. لكن تطور مفهوم التنمية الاقتصادية وصار أشمل وأعمق من مجرد النمو الاقتصادي كما عُرف أعلاه.

فالتنمية الاقتصادية هي نمو اقتصادي مصحوب "بإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء، السكن، الكساء، الصحة، التعليم، العمل...)"، إلى جانب الحاجات الثانوية أو المعنوية التي تلخص في تحقيق الذات بالانتاج، والمشاركة في تقرير المصير، وحرية التعبير والتفكير، والأمن، والشعور بالكرامة، والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها." ⁷

ومنه يمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية "بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكل في الإنتاج".⁸ فهي تعبير عن مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو، حيث تشمل النمو مع إحداث تغييرات في تقنيات وهياكل الإنتاج وتوزيع عناصره بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

3- تطور مفهوم التنمية:

اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الاقتصاديين والكتاب. ولكنها أجمعت على أن التنمية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية.⁹

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية انحصر مفهوم التنمية الاقتصادية في النمو السريع للدخل. لكن التجارب العملية أبرزت قصور هذا المفهوم الذي يحصر التنمية الاقتصادية في مجرد النمو السريع في الدخل. حيث أن النمو السريع في الدخل في بعض البلدان لم يقض على البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل. "وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينات ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد مستمر في النمو".¹⁰ واستتبع هذا تطور في مفهوم التنمية، إذ خلال العقدتين الأخيرين من القرن الماضي، ظهرت مفاهيم أخرى للتنمية أشهرها: التنمية البشرية والتنمية المستقلة والتنمية المستدامة.

وهذا البحث غير مخصص للخوض في هذه المفاهيم وما تتضمنه من مؤشرات كمية وكيفية تعبر عنها، ولا في النظريات التي جاءت بها وما تفترضه من شروط وما تتوقعه من نتائج. بل أشرنا إلى ما سبق بهدف إيضاح أن التنمية الاقتصادية تنطوي على متغيرات متعددة ومتنوعة أهمها:

- أ. زيادة حقيقية ومستمرة في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه.
- ب. تحول هيكل في الاقتصاد بحيث تتوسع وتنوع الطاقة الإنتاجية وتتوزع بين جميع القطاعات الاقتصادية ولا تتركز في قطاع محدد زراعي فقط أو صناعي فقط أو خدمي فقط. مما يحدث زيادة في كمية ونوعية الناتج الوطني من خلال اكتشاف و/أو استغلال موارد اقتصادية جديدة وتحديث الأساليب الفنية والتقنية للإنتاج وتطوير المهارات البشرية... الخ.

ت. تغير هيكل الصادرات وتنوع السلع المصدرة وعدم الاعتماد على صادرات السلع الأولية (المواد الخام) أي المنتجة من الصناعات الإستخراجية.

ث. إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، فالنمو الاقتصادي قد يؤدي إلى إحداث زيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد تستفيد منه الطبقة الغنية أكثر من استفادة الطبقة الفقيرة، أي يكون معدل نمو دخل الطبقة الفقيرة أقل بكثير من معدل نمو دخل الطبقة الغنية.

وفيما يلي نحاول عرض وتحليل واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2008-1999 من خلال المتغيرات السالفة الذكر.

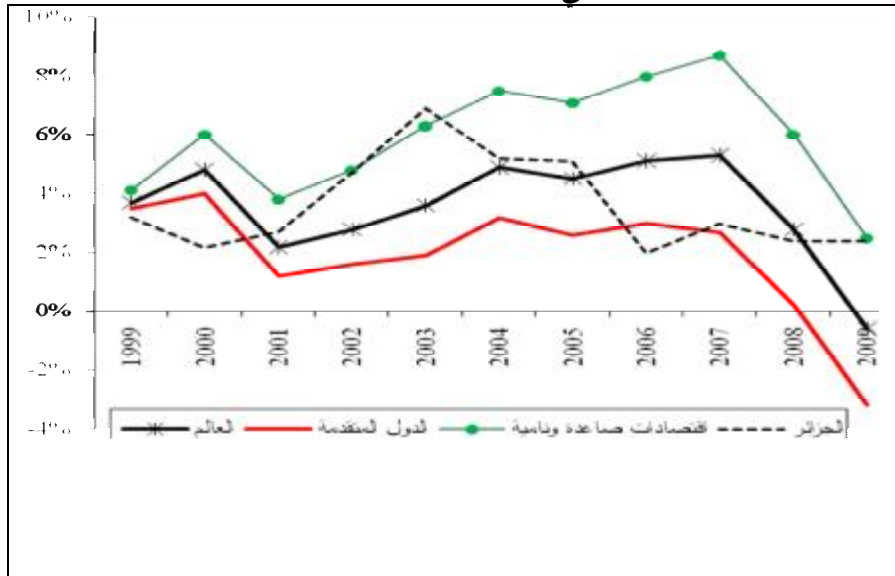
ثانيا- تطور الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي

يعتبر هذا المؤشر الركيزة الأساسية في معرفة مدى نمو اقتصاد بلد ما أو استقراره أو تراجعته بين فترتين زمنيتين. وكلما كان هذا المؤشر مرتفعا دلّ على زيادة حجم السلع والخدمات المنتجة، والعكس بالعكس.

يوضح الشكل أدناه مقبولية معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الجزائري مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة، حيث كان هذا المؤشر في الجزائر أكبر من نظيره في الدول المتقدمة خلال الفترة 2001-2009 باستثناء سنة 2006. والحالة مشابها أيضا مقارنة بقيمة هذا المؤشر على مستوى العالم، إذ أنه كان في الجزائر أكبر من نظيره على مستوى العالم مدة خمس سنوات متتالية (2001-2005) بالإضافة إلى سنة 2009 أي خلال نصف الفترة المدروسة.

لكن حينما نقارن هذا المؤشر للجزائر مع نظيره للدول الصاعدة والنامية نجد العكس، حيث معدل النمو الحقيقي في هذه الأخيرة أكبر من نظيره في الأولى طوال الفترة المدروسة باستثناء سنة 2003. والملاحظ أن الفجوة بينهما اتسعت خلال الفترة 2004-2008. حيث تراجع هذا المؤشر في الجزائر من 5,2% سنة 2004 إلى 2,4% سنتا 2008 و2009، بينما في الدول الصاعدة والنامية تراجع ذات المؤشر من 7,5% إلى 6,1% فقط خلال نفس الفترة المذكورة. وهذا بعدما بلغ 8% و8,3% سنتا 2006 و2007 على التوالي كما يوضحه الشكل التالي والجدول رقم 01 أدناه. والملاحظ أن فترة تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للجزائر بعد سنة 2007 سجل هذا المؤشر للدول العربية مجتمعة ارتفاعا من 5,2% في عام 2007 إلى 6,0% في عام 2008¹¹.

الشكل رقم 01: التمثيل البياني لمعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خلال 1999-2009.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

الجدول رقم 01: معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1999-2009

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العالم	3,7	4,8	2,2	2,8	3,6	4,9	4,5	5,1	5,3	2,8	0,6-
الدول المتقدمة	3,5	4,0	1,2	1,6	1,9	3,2	2,6	3,0	2,7	0,2	3,2-
الدول الصاعدة والنامية	4,1	6,0	3,8	4,8	6,3	7,5	7,1	8,0	8,7	6,0	2,5
الجزائر	3,2	2,2	2,7	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,0	2,4	2,4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

سنتا 1999-2000: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2008، صفحات متعددة.

سنوات 2001-2006: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2009، صفحات متعددة.

سنوات 2007-2009: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2010، ص 185 وص 191.
 وبتصفح الجدول رقم 02 أدناه، نسجل النقاط التالية:
 - عرف الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي نموا موجبا على امتداد 10 سنوات متتالية، بمعدلات تتراوح بين 2,1% و 6,9%. ولم يتجاوز هذا المعدل 5% إلا ثلاث سنوات فقط هي 2003 و 2004 و 2005، مما يبرز ضعفه خلال أغلب الفترة المدروسة.
 - بلغ معدل نمو الناتج السالف الذكر أقصاه سنة 2003 بفعل النمو القياسي لقطاع المحروقات الذي بلغ 8,8% في نفس السنة.
 - ينمو قطاع المحروقات بمعدلات متذبذبة وسجل معدلات سالبة خلال السنوات الثلاث 2006-2008، بينما باقي القطاعات تنمو بمعدلات موجبة وشبه مستقرة تراوحت بين 4,7% و 6,3% حسب المعطيات المتاحة عن الفترة 2003-2008.
الجدول رقم 02 : معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي وهيكله النسبي في الفترة 1999-2009

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	6,2	4,9	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	*
باقي القطاعات	*	*	*	*	6,0	6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	*
ن.د.إ. الحقيقي	3,2	2,4	2,1	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,0	2,4	2,4

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

-Années 1999-2002: Banque d'Algérie, Rapports 2003, Evolution économique et monétaire en Algérie, p 126.

-Années 2003-2005: Banque d'Algérie, Rapports 2007, Op.cit, p190.

-Années 2006-2008: Banque d'Algérie, Rapports 2008, Op.cit, p190.

-Année 2009: Fonds monétaire international, perspectives de l'économie mondiale, Octobre 2010, p191.

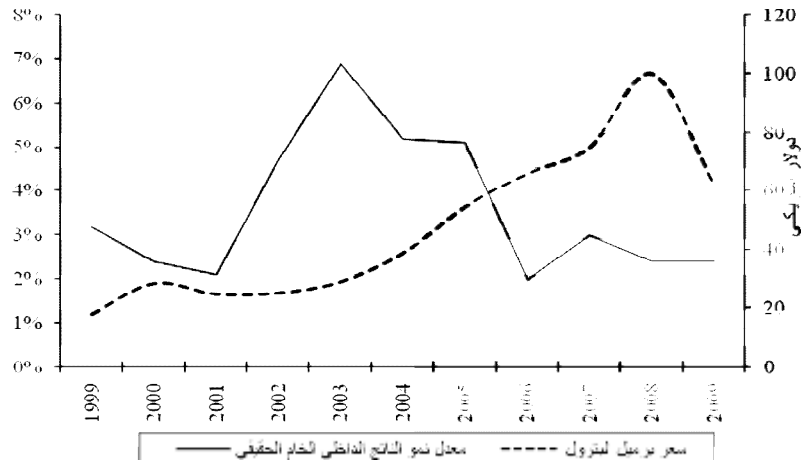
(*) Données non disponibles.

يمكن إسناد التراجع المسجل في نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى قطاع المحروقات الذي انكمش بمعدلات تراوحت بين -2,5% و -0,9%، عكس باقي القطاعات التي استمرت في النمو بمعدلات تجاوزت 5% سنويا خلال الفترة 2003-2008 باستثناء سنة 2005. إذ يلاحظ أن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي انخفض إلى المجال [2%-3%] بين 2006 و 2008. لكن إذا أخرجنا قطاع المحروقات من

حسابات هذا المؤشر فإنه يتضاعف حيث يبلغ $5,6\%$ ¹² و $6,4\%$ ⁽¹²⁾ سنتا 2006 و 2007 على الترتيب.

يوضح الشكل أدناه عدم توافق تطور أسعار البترول مع تطور معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خصوصا بعد سنة 2003، مما يعني أن قطاع المحروقات كانت مساهمته سلبية في النمو الحقيقي للناتج المذكور. حيث يبرز نفس الشكل الزيادة المضطربة في أسعار البترول منذ سنة 2002، بينما معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بدأ يتراجع منذ سنة 2004 وهذا بسبب تراجع معدل النمو الحقيقي في قطاع المحروقات من $8,8\%$ سنة 2003 إلى $3,3\%$ سنة 2004، بينما باقي القطاعات حققت معدلا متزايدا بين نفس السنتين. وفي سنة 2005 انقلبت هذه الحالة حيث حقق قطاع المحروقات معدل نمو حقيقي ($5,8\%$) أكبر من السنة السابقة وباقي القطاعات نمت بمعدل ($4,7\%$) أقل من السنة السابقة، الأمر الذي خفّض في معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ $0,1\%$ فقط (من $5,2\%$ إلى $5,1\%$). لكن بعد 2005 صار معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي يتراجع من $5,1\%$ سنة 2005 إلى 3% وأقل. وهذا نتيجة الانكماش (معدل نمو حقيقي سالب) الذي عرفه قطاع المحروقات، عكس باقي القطاعات التي نمت بمعدلات لا تقل عن $5,6\%$.

الشكل رقم 02 : التمثيل البياني لتطور سعر برميل البترول ومعدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي الجزائري خلال 1999-2009



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 1 و 4

بناء على ما سبق يمكن وضع الاستنتاجات التالية:

- إن ضعف معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي الجزائري في السنوات الثلاثة 2008-2006 يفسر بتراجع النمو الحقيقي في قطاع المحروقات. إذ أن معدلات نمو باقي القطاعات خلال هذه السنوات كانت موجبة تراوحت بين 5,6% و 6,3%.
- رغم الارتفاع الكبير في أسعار البترول خلال السنوات 2006-2008، إلا أن قطاع المحروقات انكمش، وهذا قد يفسر به:

* تراجع الاستثمار في هذا القطاع خلال السنوات السابقة لـ 2005 بسبب ضعف مردوديته حيث لم يبلغ سعر برميل البترول 40 دولار إلا بعد سنة 2004، وهو السعر الذي بلغه هذا المنتج في عقد الثمانينات من القرن الماضي.

* من المعلوم أن تطوير قطاع المحروقات يحتاج إلى الشراكة الأجنبية سواء في مرحلة البحث والاستكشاف أو في مرحلة الإنتاج والاستغلال. الأمر الذي دفع إلى إدخال تعديلات جوهرية في قانون المحروقات سنة 2005 قصد جذب الشركاء الأجانب في هذا القطاع. وكانت هذه التعديلات محل معارضة ورفض من طرف نقابة عمال القطاع. وهذا يعزز الاستنتاج السابق (تراجع الاستثمار في قطاع المحروقات).

- تنطوي أي سياسة تنمية على "مشاريع متنوعة ومتعددة يستدعي إنجازها توفير مصادر تمويلية بالحجم الكافي، الأمر الذي جعل التمويل القاعدة الأساسية التي تبنى عليها خطط التنمية"¹³. وفي الدول النامية، عادة ما يحتج بندرة الموارد المالية خاصة الصعبة منها، لتمويل برامج التنمية الاقتصادية. غير أن الحالة الجزائرية في السنوات الأخيرة تناقض هذه النظرية. إذ أنه منذ سنة 2006 عرفت الجزائر فائض مالي لا نظير له منذ الاستقلال، بينما معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي لم يتجاوز 3% مسجلا بذلك أضعف معدلاته منذ سنة 1998 باستثناء سنتي 2000 و 2001. فاحتياطي الصرف الجزائري انتقل من 4,4 مليار دولار سنة 1999 إلى 43,11 مليار دولار سنة 2004 وتجاوز 140 مليار دولار سنتا 2008 و 2009، وهو ما يغطي سنة ونصف وستان بين 2001-2004 وأكثر من سنتين منذ سنة 2005 من واردات السلع والخدمات.

الجدول رقم 03 : تطور احتياطي الصرف والواردات السلعية الجزائرية خلال 1999-2009
الوحدة: 10⁹ دولار ما لم يذكر خلافه.

البيان/السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطي الخام (خارج الذهب)	4,40	11,9	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	147,22
احتياطي الصرف بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات	4,58	12,19	18,08	19,14	24,32	23,72	27,36	36,66	39,73	34,94	35,99
الواردات السلعية	8,96	9,35	9,48	12,01	13,32	17,95	19,86	20,68	26,35	38,07	37,40

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

Années 1999-2001: Banque d'Algérie, Rapport 2003, Op.cit, p 139.

Années 2002-2004: Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, p 189.

Années 2005-2007: Banque d'Algérie, Rapport 2008, Op.cit, p 203.

سنتا 2009-2008: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11 سبتمبر 2010، ص 15.

الملاحظ أن الفترة التي تعاضم فيها احتياطي الصرف (2006-2009) انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، مما يعني أن الوفرة المالية لم تساهم في إحداث تنمية اقتصادية بل شجعت واردات السلع والخدمات التي قفزت من 9 مليار دولار سنة 1999 إلى أكثر من 17 مليار دولار سنة 2004 ثم تجاوزت 38 مليار دولار سنة 2008. وهذا ما يؤكد مقولة "أن مدخرات الاقتصاد في أي بلد متخلف تحول أساسا إلى الخارج أو تبدد في الاستهلاك بدلا من أن يعاد توجيهها إلى عمليات إنتاجية"¹⁴.

ثالثا- تنويع الصادرات السلعية

من أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية إحداث تعدد وتنوع في السلع المصدرة. إذ تتميز صادرات هذه الدول بعدم التنوع مع التركيز في المواد الأولية ومنتجات الصناعات الاستخراجية.

1- تطور هيكل الصادرات السلعية خلال 1999-2009

بالنظر في تركيبة الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009 الواردة في الجدول رقم 04 أدناه، نسجل النقاط التالية:

أ- عرف مجموع الصادرات السلعية تذبذبا خلال الفترة 1999-2002 ثم شرع في الارتفاع المستمر ابتداء من سنة 2003 إلى سنة 2008، وهو نفس الوضع بالنسبة لصادرات المحروقات والذي يتطابق مع التغيرات في أسعار برميل البترول. بينما باقي الصادرات السلعية (غير المحروقات) فليس لها اتجاه عام مستقر طوال فترة الدراسة، ولم تتجاوز المليار دولار إلا سنتا 2006 و2008.

ب- مع ضآلة الصادرات السلعية خارج المحروقات، فإنها محصورة في المواد الأولية والمنتجات الشبه نهائية. أما السلع الصناعية فهي أقل من 0,5% من إجمالي الصادرات السلعية طوال الفترة 1999-2008. مما يعني ضعف الإنتاج الصناعي المحلي الموجه للتصدير أو عدم قدرته على المنافسة في الخارج.

الجدول رقم 04 : تطور الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1999-2009

الصادرات	الوحدة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	⁶ 10 دولار	11 902	21 061	18 531	18 109	23 988	31 550	45 588	53 608	59 605	77 194	44 410
	%	97	97	97	97	98	98	98	98	98	98	98
باقي الصادرات	⁶ 10 دولار	414	590	560	591	477	667	746	1 133	985	1 396	770
منها:	%	3	3	3	3	2	2	2	2	2	2	2
- مواد أولية ومنتجات شبه نهائية	%	2,6	2,3	2,4	2,5	1,5	1,6	1,3	1,8	1,3	1,5	-
- تجهيزات صناعية وفلاحية	%	0,5	0,3	0,3	0,4	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	-
مجموع الصادرات	⁶ 10 دولار	12 316	21 651	19 091	18 700	24 465	32 217	46 334	54 741	60 590	78 590	45 180
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
سعر برميل البترول	دولار	17,91	28,5	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97	62,1

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

Années 1999-2000: Banque d'Algérie, Rapport 2003, Op.cit, p 140.

Années 2001-2003: Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, p 206.

Années 2004-2008: Banque d'Algérie, Rapport 2008, Op.cit, p 203.

سنة 2009: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11 سبتمبر 2010، ص 15.
النسب المئوية حسب طرف الباحث

تتعاثر الأهمية النسبية لصادرات المحروقات باستمرار حيث تمثلت 97% من إجمالي الصادرات السلعية بين 1999 و 2002، وصارت تمثل 98% منذ سنة 2003. وبالعكس تتراجع الأهمية النسبية لباقي أنواع الصادرات السلعية من 3% قبل سنة 2003 إلى 02% بعد ذلك.

مما سبق يتضح أن التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة المدروسة لم تحدث أي تغيير في هيكل الصادرات السلعية خارج المحروقات. أما صادرات المحروقات فتتخصص في خمسة أنواع رئيسية سندرسها فيما بعد.

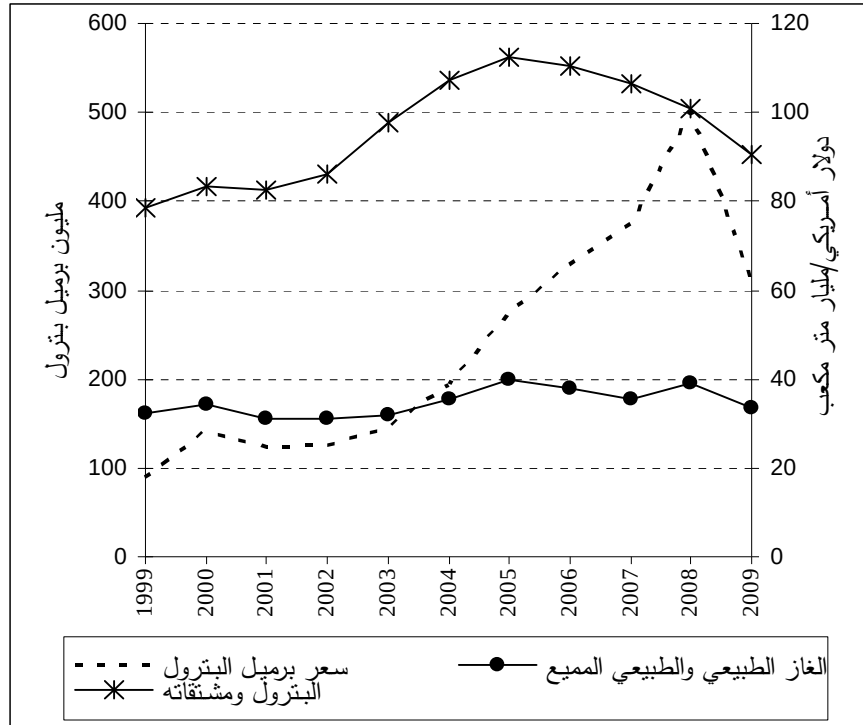
وإذا ألقينا النظر إلى الواردات الجزائرية فإن "واردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية تحتل صدارة الترتيب ضمن إجمالي الواردات السلعية، حيث تتراوح نسبتها بين 36% و46% خلال الفترة 1997-2005".¹⁵ مما يعني أن مجهودات التنمية لم تبلغ أهدافها خاصة ما تعلق منها بالأمن الغذائي.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أن "كل تجارب التصنيع الناجحة التي تمت خلال القرن التاسع عشر (بما في ذلك التجربة اليابانية) ارتبطت ارتباطا قويا بزيادة الإنتاج الزراعي إما بشكل مواز أو مصاحب للتطور التكنولوجي الذي أحدثه التصنيع. ذلك أن الزراعة المتخلفة تعجز عن تزويد الصناعة بما تحتاجه من تراكم رأسمالي ومواد غذائية وخامات، وما تمثله من سوق لتصريف المنتجات الصناعية".¹⁶ وهي الحالة الغائبة في الاقتصاد الجزائري الذي لم يتمكن من تغطية الطلب المحلي من المنتجات الزراعية والسلع الغذائية الأساسية.

2- تطور هيكل صادرات المحروقات

إن الارتفاع الكبير المسجل في حصيلة صادرات المحروقات يعود بالأساس إلى تضاعف أسعارها. فبعدما عرف سعر برميل البترول تذبذبا بين 17,91 و28,5 دولار خلال الفترة 1999-2002، شرع في الارتفاع المتتالي منذ سنة 2003، إذ بلغ 54,64 دولار سنة 2005 ما يمثل ضعف سعر برميل البترول بين 2000 و2003، ليصل إلى 65,85 دولار و74,93 دولار ثم 99,97 دولار خلال 2006 و2007 و2008 على التوالي ليتراجع إلى 62,1 دولار سنة 2009.

الشكل رقم 03 : التمثيل البياني لحجم صادرات البترول ومشتقاته والغاز وسعر برميل البترول خلال 1999-2009



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين 4 و 5.

هذا التطور في الأسعار تبعه تطورا مماثلا في قيمة الصادرات، حيث تضاعفت بين سنتي 1999-2003 منتقلة من 11,9 مليار دولار سنة 1999 إلى 23,98 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى 53,6 مليار دولار سنة 2006 لتصل إلى 77,2 مليار دولار سنة 2008، بمعدل نمو بلغ 549% خلال عقد واحد، بين سنتي 1999-2008.

وبالرجوع إلى الجدول رقم 05 والشكل رقم 03 يتبين أن الزيادة في حجم صادرات المحروقات لم تكن بنفس الوتيرة التي عرفت أسعار البترول طوال الفترة المدروسة. فصادرات البترول ومشتقاته مجتمعة عرفت زيادات متتالية حيث ارتفعت من 472,8 مليون برميل سنة 1999 إلى 639,8 مليون برميل سنة 2005 ثم بدأت في الانخفاض المستمر منذ سنة 2006 وهي السنة التي تجاوزت فيها أسعار هذا المنتج ضعف مستواها سنة 2003. وانخفض حجمها سنة 2008 إلى مستواها في سنة 2003 بالتقريب بينما سعر البرميل من البترول تجاوز 100

دولار في النصف الأول من سنة 2008. كما استمر هذا الانخفاض سنة 2009 ليعود إلى مستواه سنة 2002 كما هو واضح في الجدول أدناه.

أما بخصوص حجم صادرات الغاز (الطبيعي والطبيعي المميع) فيعرف تذبذبات مستمرة. غير أن حجم الغاز الطبيعي المميع المصدر بلغ أقصاه سنة 2003 بحجم 46,1 مليون م³، ثم بدأ في التراجع ابتداء من سنة 2004 وانخفض إلى 34,7 مليون م³ سنة 2009، بينما حجم صادرات الغاز الطبيعي فرغم تذبذبا إلا أنها تجاوزت 35 مليار م³ منذ سنة 2004 قبل أن تتراجع إلى 33,6 مليار م³ سنة 2009.

الجدول رقم 05 : تطور حجم صادرات المحروقات خلال الفترة 1999-2009

نوع المحروقات	1999	2000	2001	2002	2003
البترول الخام	151,5	169,1	161,0	200,5	266,2
مكثف	134,8	140,2	138,9	131,2	123,2
منتجات بترولية مكررة	106,8	107	112,0	98,8	98,8
غاز البترول المميع	79,7	81,8	95,1	94,7	92,9
المجموع (10 ⁶ برميل)	472,8	498,1	507,0	525,2	581,1
غاز طبيعي ميع (10 ⁶ م ³)	43,8	44,7	43,2	44,7	46,1
غاز طبيعي (10 ⁹ م ³)	32,1	34,3	31,1	31,1	31,7

نوع المحروقات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البترول الخام	326,0	354,3	345,3	339,1	305,5	² 272,8
مكثف	120,7	120,9	119,1	114,8	115,8	² 93,3
منتجات بترولية مكررة	90,1	87,6	88,5	77,9	82,3	² 85,4
غاز البترول المميع	55,3	77,0	71,1	81,1	81,5	² 74,1
المجموع (10 ⁶ برميل)	592,1	639,8	624,0	612,9	585,1	525,6
غاز طبيعي ميع (10 ⁶ م ³)	40,3	40,3	39,0	39,9	34,6	¹ 34,7
غاز طبيعي (10 ⁹ م ³)	35,3	39,8	37,8	35,5	39,0	¹ 33,6

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

Années 1999-2000: Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, Algérie, p 99.

Années 2001-2003: Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, p 207.

Années 2004-2008: Banque d'Algérie, Rapport 2008, Op.cit, p 206.

Année 2009:

(1) Banque d'Algérie, Bulletin statistique trimestriel, N°11 septembre 2010, p 27.

(2) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الفصلية رقم 11، سبتمبر 2010، ص 27.

والخلاصة أن حجم صادرات المحروقات عرف أقصاه سنة 2005 ثم بدأ في التراجع منذ سنة 2006 إلى سنة 2008. كما "انتقل إجمالي حجم الصادرات من 124 مليون طن مكافئ للنفط في سنة 2000 إلى 145 مليون طن مكافئ للنفط في سنة 2005 ... والجزائر تعمل لتطوير قدرات الصادرات لرفعها إلى 172 مليون طن مكافئ للنفط في 2010 وستصل الصادرات من الغاز الطبيعي إلى 85 مليار م³ في 2010".¹⁷

إن رفع قدرة تصدير الغاز إلى 85 مليار م³ هو هدف سطر له برنامج قيد الانجاز، وينتظر تحقيقه خلال الخمس سنوات المقبلة. ويتكون هذا البرنامج من أربعة مشاريع هي:¹⁸

- مشروع MEDGAZ الخاص بتزويد اسبانيا بالغاز بمقدار 8 ملايين م³ في السنة.
- مشروع TRANSMED لتزويد إيطاليا بالغاز بحوالي 7 ملايين م³ سنويا.
- مشروع GAZODUC الرابط للجزائر بإيطاليا عبر تونس الذي يرفع الكمية المصدرة من 27 إلى 33 مليار م³ في السنة.
- مشروع وحدة سكيكدة ووحدة أرزيو الخاص بالغاز الطبيعي المميع الذي سيرفع قدرة التصدير بـ 15 مليار م³ في السنة.

هذه المشاريع سترفع قدرة التصدير بـ 36 مليار م³ في السنة.

غير أنه في سنة 2006 ومقارنة مع سنة 2005، تراجع حجم صادرات المحروقات بنوعيتها السائلة والغازية من 75 إلى 74 ومن 66 إلى 70 مليون طن مكافئ للنفط على التوالي، أي انخفاض إجمالي من 145 إلى 140 مليون طن مكافئ للنفط.¹⁹

وبهذا تتأكد النتيجة السابقة بخصوص عدم مساهمة التنمية الاقتصادية في الجزائر في إحداث تغيير هيكلي في صادراتها السلعية؛ لا في صادرات المحروقات ولا في غيرها، بل كرس أكثر هيمنة المحروقات على جل الصادرات السلعية بمعدل لا يقل عن 98% مدة ست سنوات متتالية، أي منذ سنة 2003. وهذا الوضع مرشح للاستمرار في الأجل القصير والمتوسط.

رابعا- تطور متوسط الدخل الفردي الحقيقي

من المنتظر أن يحدث نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي حينما يكون معدل نمو المؤشر الأول أكبر أو يفوق معدل نمو السكان؛ وهي الحالة التي عرفت الجزائر خلال الفترة 1999-2008. فالشكل رقم 04 يظهر وجود منحنى معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي أعلى من منحنى معدل نمو السكان طوال الفترة

السالفة الذكر، كما يلاحظ أن معدل نمو السكان شبه مستقر إذ يتراوح بين 1,47% و1,52% منذ سنة 2001 (انظر الجدول رقم 06). بينما معدل النمو الحقيقي للناتج المذكور لم يقل عن 2% طوال الفترة المدروسة، الأمر الذي يدفع إلى زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي.

الجدول رقم 06 : معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة 1999-2008

السنوات	199	200	200	200	200	200	200	200	200
ت	9	0	1	2	3	4	5	6	7
المعدل	1,40	1,58	1,47	1,49	1,50	1,51	1,51	1,51	1,52

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء.

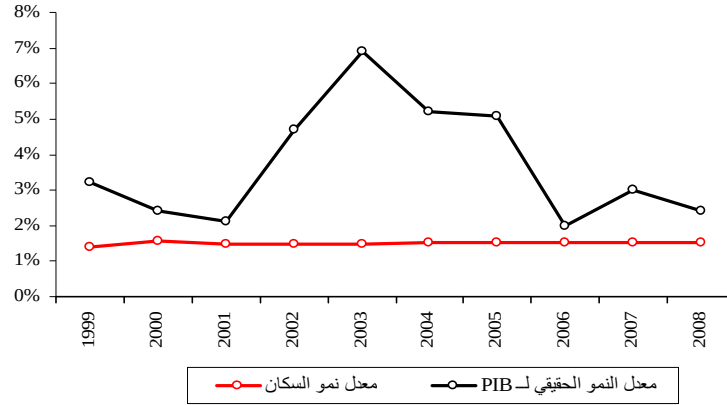
لقد كان لمفهوم النمو الاقتصادي لدى معظم الكتاب بعد وحيد يتحصل في تعريفه بأنه عبارة عن زيادة تراكمية يعتد بها في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من السنين. على أن السنوات الأخيرة ما لبثت أن شهدت تعدد الأبعاد التي يتضمنها مفهوم النمو الاقتصادي. فلم يعد يتحصل الأمر في مجرد زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وإنما أصبح يتضمن التعريف أبعادا أخرى مثل الارتفاع بمستوى الرفاهية الاجتماعية لسواد الناس وتقليل التفاوت في الثروة والدخل بين الأفراد، فضلا عن حماية البيئة.²⁰

ولهذا صار مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي لا يعبر عن حقيقة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. فمن الأبعاد الاقتصادية للتنمية أنها "تسمح لجميع فئات الشعب المهنية من أن تساهم في الإنتاج مساهمة حقيقية، ومن أن ترفع باستمرار إنتاجيتها الفردية مما يؤدي إلى تحسين عام في الأوضاع المعيشية."²¹ لكن هناك بلدان تتميز بدخل فردي حقيقي عال يفوق نظيره في البلدان الصناعية المتطورة وذلك لأسباب لا علاقة لها بمستويات التقدم والتنمية ونتائجها مثل البلدان المصدرة للنفط ذات تعداد سكاني ضعيف.

فبعض بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط تتمتع بمتوسط دخل فردي يفوق الدخل الفردي في عدد كبير من البلدان الرأسمالية المتطورة تكنولوجيا. وإذا اعتمدنا الشكل الخارجي لهذا المؤشر فإن إمارة أبو ظبي مثلا ستكون أكثر البلدان تطورا على شواطئ الخليج العربي مخلقة وراءها بعيدا دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية... إذ بلغ دخل الفرد في الإمارات العربية

المتحدة (أبو ظبي) 22 870 دولارا أمريكيا، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 11 060 دولارا عام 1983.²²

الشكل رقم 04 : التمثيل البياني لمعدل نمو السكان ومعدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي الجزائري خلال 2008-2009



المصدر: من إعداد الباحث.

إن النمو الاقتصادي الذي يحدث زيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد لا يعني بالضرورة تحسين الوضعية المعيشية للفقراء، إذ يجب مراعاة العدالة في توزيع هذا الدخل علاوة عن الزيادة فيه. وهنا يمكن تصور الحالات التالية:

- 1- زيادة دخل الأغنياء وانخفاض دخل الفقراء، أي أن الأغنياء يزدادوا غنى والفقراء يزدادوا فقرا. الأمر الذي "يقود إلى ارتفاع في نسب الفقر، إذا تزامن النمو مع تراجع كبير في عدالة توزيع الدخل. وتسمى هذه الحالة بالنمو المبئس.²³
- 2- إستحواذ الأغنياء دون الفقراء على كل الزيادة الحاصلة في الدخل الفردي الحقيقي مما يؤدي إلى تحسن وضعية الأغنياء أكثر وتردي الوضع المعيشي للفقراء.
- 3- استفادة الجميع من الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات نسبية لصالح الأغنياء، أي يكون معدل نمو دخل الطبقة الفقيرة أقل بكثير من معدل نمو دخل الطبقة الغنية وهي الحالة المصطلح عليها بالنمو الإنكماشية.
- 4- مقلوب الحالة السابقة حيث يستفيد الجميع من الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ولكن بمعدلات لصالح الفقراء، وهي حالة مرغوب فيها لأنها تسمح بتخفيض معدلات الفقر وتحسن الوضعية المعيشية للفقراء.

5- الحالة المعاكسة للحالة الأولى أعلاه، حيث يستحوذ الفقراء على كل الزيادة الحاصلة في الدخل الفردي الحقيقي. وهي الحالة المثلى للقضاء على الفقر وتحسين ظروف معيشة الفقراء بسرعة.

إن الحالات الخمس السالفة الذكر تنتج بسبب سوء توزيع الدخل الأمر الذي دفع بالمفكرين الاقتصاديين إلى عدم الاكتفاء بالزيادة المطلقة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، بل نبهوا إلى ضرورة النظر في كيفية توزيع الدخل علاوة على الزيادة فيه. وفي هذا الشأن برزت اجتهادات تحاول تجاوز بعض عيوب مؤشر متوسط الدخل المذكور، ومن هذه الاجتهادات ما جاء به البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبعض المفكرين الاقتصاديين الذين نادوا إلى فكرة النمو المناصر للفقراء وليس مجرد النمو فقط.

وينقسم تعريف النمو المناصر للفقراء إلى تعريفين الأول مطلق وينسب إلى البنك الدولي والثاني نسبي وينسب إلى مجموعة من الباحثين منهم كاكواني.

فحسب البنك الدولي، "يتسم النمو الاقتصادي بأنه مناصر للفقراء إذا كان له أثر إيجابي مطلق على معدلات الفقر، بدلالة أي من مقاييس الفقر المعتمدة." ²⁴ أما التعريف النسبي فيعتبر النمو الاقتصادي مناصرا للفقراء "إذا ارتفع دخل الفقراء كيف ما عرفوا، بمعدل أكبر من دخل غير الفقراء، وهذا يعني أن النمو لكي يكون مناصرا للفقراء يجب أن يؤثر إيجابيا على توزيع الدخل لفائدة الفقراء." ²⁵

إن الاختلاف في تعريف النمو المناصر للفقراء يتبعه اختلاف آخر في السياسات الاقتصادية التي ينبغي إتباعها. فالبنك الدولي الذي يتبنى التعريف المطلق لا يعير اهتماما كبيرا لسياسات توزيع الدخل بقدر ما يركز على سياسات الزيادة في الدخل. أما أصحاب التعريف النسبي فيركزون على سياسات توزيع الدخل أكثر من تركيزهم على تحقيق النمو ذاته.

وفي الحقيقة يجب الموازنة بين السياسات التي تعظم النمو والسياسات التي تعيد توزيع الدخل لفائدة الفقراء، لأن النمو وحده غير كاف لتخفيف الفقر خاصة وأن دراسات عديدة قد بينت أن الفقر يستجيب بشكل أسرع لسياسات توزيع الدخل أكثر منها لسياسات النمو. لكن هذا لا يعني التركيز على عدالة توزيع الدخل على حساب النمو الاقتصادي الذي يظل المحدد الرئيسي للفقر في المدى البعيد. ²⁶

وفي هذا الإطار، يستخدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشر فقر الدخل الذي ينقسم إلى قسمين: ²⁷

أ- الفقر المطلق: فهو يشير إلى حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر.

ب- الفقر النسبي: ويشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع، كأن يكون من أفقر 10% أو 20% أو 40% في المجتمع. ومن الممكن أن يكون الفرد غير فقير بالمفهوم المطلق وفقير بالمفهوم النسبي. وبالرجوع إلى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نجد نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون بمعدل أدنى من واحد دولار أمريكي في اليوم تقل عن 2% كمتوسط للفترة 1990-2005، وترتفع هذه النسبة إلى 6,8% كمتوسط للفترة 2000-2007 بالنسبة للأفراد الذين يعيشون بمعدل أدنى من 1,25 دولار في اليوم، وإلى 23,6%²⁸ لنفس الفترة (2000-2007) بالنسبة للأفراد الذين يعيشون بمعدل أدنى من دولارين أمريكيين في اليوم. إن توسع الفقر والزيادة النسبية للسكان الفقراء يفسر بإحدى أو بعض الفرضيات التالية:

- استقرار أو تراجع الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي مع استمرار نمو السكان؛
- معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي أقل من معدل نمو السكان؛
- سوء توزيع الدخل الحقيقي حيث تنتفع بمزايا النمو فئة قليلة غير الفقيرة وتحرم من مزاياها الفئات الفقيرة من المجتمع.

وباستقراء الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة (1999-2009)، فإن الفرضيتان الأولى والثانية باطلتان بحكم نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي طوال فترة الدراسة وبمعدلات تفوق معدل نمو السكان (انظر الشكل رقم 04 أعلاه). وبهذا تبقى الفرضية الأخيرة أعلاه (سوء توزيع الدخل) هي التي تفسر زيادة عدد الفقراء زيادة كمية ونسبية قاربت ربع السكان (22,6%) وفق مؤشر خط الفقر الوطني.

ففي الوقت الذي ازداد فيه نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، مقوما بالقوة الشرائية للدولار الأمريكي، من 5 760 دولار سنة 2002 إلى 7 740 دولار سنة 2007 أي زيادة بقيمة 1980 دولار ونسبة 34% بين السنتين المذكورتين - والذي يتوقع منه انخفاض نسبة الفقراء - حدث العكس، حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر الوطني من 12,2% كمتوسط للفترة 1990-2002 إلى 22,6% كمتوسط للفترة 2000-2006. وهذا رغم أن جل الفترة 1990-2002 عانت الجزائر خلالها من أزمة متعددة الجوانب - سياسية واقتصادية وأمنية - أثرت سلبا على الواقع المعيشي للسكان.

مما سبق نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي الموجب وارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي المسجلان طوال عقد من الزمن، لم يحسنا في ظروف معيشة غالبية السكان، وهذا ما حذر منه أحد الاقتصاديين بقوله: إن ارتفاع الدخل ليس نهاية مطاف للتنمية، حيث يطمح الناس إلى تحسين أحوالهم الصحية والتعليمية...²⁹ وهذا ما يمكن وصفه بالنمو الانكماشي.

غير أنه مما يشير إلى التحسن في مؤشر الفقر في الجزائر خلال السنوات المقبلة هو ما "تشير إليه التجارب التاريخية إلى أن النمو في الإقتصادات الخارجة من فترة ركود كان يقترن بارتفاع في معدلات التوظيف."³⁰

إن التجارب التنموية التي تفرز نتائج إيجابية في المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي دون أن تحدث تخفيضا في عدد الفقراء وتقليصا في معدلات البطالة وتحسنا في ظروف معيشة أغلبية السكان، هي تجارب لا يمكن وصفها بالناجحة من الناحية الاجتماعية. ومما يدعم هذا الطرح هو وصف التجربة التنموية البرازيلية " في عدد كبير من المؤلفات باعتبارها نموا بدون تنمية. وذلك على الرغم من نجاح المؤشرات الاقتصادية في تأكيد النمو، في نفس الوقت الذي أكدت فيه المؤشرات الاجتماعية والثقافية على غياب التنمية وظهور الهامشية لدى سكان الأطراف الحضرية التي تمثل أقصى درجات التخلف."³¹

خامسا- الخلاصة

إجابة على الإشكالية المطروحة حول أهداف التنمية بخصوص الناتج الداخلي الإجمالي وتنوع الصادرات السلعية ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي في الفترة 1999-2009، ومن خلال العرض والتحليل السابق للمعطيات الإحصائية المتاحة ذات الصلة بموضوع البحث، نورد النقاط التالية:

1- بخصوص الناتج الداخلي الإجمالي:

من حيث المبدأ، لقد حققت الجزائر هذا الهدف إذ كان معدل النمو الحقيقي لهذا المؤشر موجبا طوال الفترة المدروسة، وتراوح بين 2,2% و 6,9%. لكنه ضعيف إذا قورن مع نظيره للدول الصاعدة والنامية خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2006-2008) التي لم يبلغ نصف مستوى ذات المؤشر للدول السالفة الذكر، ولم يتجاوز عتبة 3% في هذه السنوات. غير أن ظاهر هذا المؤشر يخفي عيوباً قاتلة للتنمية الاقتصادية في الجزائر منها:

أ- الاعتماد المفرط لهذا المؤشر على قطاع المحروقات، إذ يتأثر معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى حد كبير بالتغيرات التي يعرفها النمو الحقيقي لقطاع المحروقات. وهذا نتيجة ضعف مساهمة باقي القطاعات في هذا الناتج. وهذه الحالة تدفعنا إلى التساؤل عن جدوى النداءات المتكررة منذ ثمانينيات القرن الماضي لسياسة الاستعداد لمرحلة ما بعد البترول. وهي نداءات صدرت ولا تزال تصدر عن الحكومة والأحزاب السياسية وخبراء الاقتصاد على السواء. غير أن هيكل الناتج الداخلي الإجمالي بقي بدون تغيير جوهري. ففي سنة 1969 كانت حصة قطاع المحروقات 16%³² من الناتج الداخلي الإجمالي بينما بلغت 39% سنة 2000 وبين 44% و46% منذ سنة 2005. وهذا يوحي بعدم وجود إرادة حقيقية من طرف الحكومات المتعاقبة أو وجود عراقيل صعبة تجاوز لتغيير هيكل الناتج السالف الذكر بتقليل الأهمية النسبية لقطاع المحروقات وتحسين مساهمة باقي القطاعات في خلق الناتج المذكور.

ب- ارتباط قطاع المحروقات بواقع السوق الدولية، والتي تعرف تغيرات كبيرة ومفاجئة. فخلال الفترة الممتدة بين 1973 و2008 ارتفعت فيها الأسعار مدة 12 سنة متتالية بين 1973-1985 ثم تراجعت مدة 18 سنة متتالية بين 1986-2004، لترتفع من جديد لمدة ثلاث سنوات ونصف (من 2005 إلى منتصف 2008)، وعادت للانخفاض بداية من منتصف 2008. وهذا يشير إلى أن فترات تراجع الأسعار تكون أطول بكثير من فترات ارتفاعها الأمر الذي يؤثر سلبا على الكثير من المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

ج- من النقطتين السابقتين يتضح أن التنمية الاقتصادية في الجزائر مرهونة بعوامل خارجية غير متحكم فيها داخليا. الشيء الذي قد يعرقل في كثير من الحالات وضع برامج للتنمية الاقتصادية وإنجازها بالمستويات المطلوبة والمخططة.

د- كما أن تراجع هذا المؤشر تزامن مع الفترة التي شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعار المحروقات، ورخاء ماليا لم ينعكس على واقع التنمية الاقتصادية بل استخدم في التسديد المسبق لجزء كبير من المديونية الخارجية.

2- بخصوص تنويع الصادرات السلعية:

لم يعد سرا ولا جديدا ولا مفاجئا ولا مستغربا القول بأن أكثر من 95% من الصادرات السلعية الجزائرية مصدرها المحروقات، والمحروقات وحدها. لكن الأمر المستغرب والمخالف لنظريات التنمية أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى تكريس أحادية الصادرات وزيادة تركيزها وعدم

تنوعها والتخطيط والتنفيذ لديمومة هذا الوضع غير المتوافق لا مع نظريات التنمية ولا مع التصريحات والآمال السياسية المعلن عنها في مناسبات عدة.

فمنذ الأزمة البترولية لمنتصف ثمانينيات القرن الماضي والكل (حكومة وبرلمانيين وإطارات الأحزاب السياسية وأكاديميين اقتصاديين) ينادي بضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد البترول. لكن الواقع الاقتصادي يكشف عكس هذا. ذلك أن التراجع المسجل في حجم صادرات البترول ومشتقاته منذ سنة 2006 سَطرت له مشاريع³³ لاستدراكه وشرع في تنفيذها بهدف مضاعفة حجم الصادرات السنوية من الغاز، من حوالي 40 مليار م³ حاليا إلى 85 مليار م³ في السنوات القليلة القادمة.

فهدف تطوير صادرات الغاز تسطر له برامج وتقام له مشاريع وتنجز هذه المشاريع. لكن خارج المحروقات بصفة عامة تبقى الأهداف المسطرة حبرا على ورق؛ وإلا كيف نفسر تذبذب الصادرات السلعية خارج المحروقات من جهة وانحصارها في المواد الأولية والمنتجات شبه النهائية من جهة أخرى رغم ضعفها (3% أو أقل).

3- بخصوص متوسط الدخل الفردي الحقيقي:

أبرزت المعطيات الإحصائية ذات الصلة بالمؤشر زيادات معتبرة فيه. لكن في نفس الوقت يشير مؤشر الفقر إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر الوطني والتي قاربت ربع السكان كمتوسط للفترة 2000-2006، بينما هذه النسبة بلغت 12,2% فقط كمتوسط للفترة 1990-2001.

إن ارتفاع نسبة الفقر في الوقت الذي يرتفع فيه متوسط الدخل الفردي الحقيقي يفسر بتراجع العدالة في توزيع الدخل الوطني، بمعنى أن عوائد التنمية الاقتصادية تستحوذ عليها فئة غير الفقراء من المجتمع، وهذا ما حدّر منه أنصار التعريف النسبي للنمو المناصر للفقراء. إن مؤشرا الناتج الداخلي الإجمالي ومتوسط الدخل الفردي الحقيقيان، خلال الفترة المدروسة، يشيران بوضوح إلى انحياز نمو اقتصادي مقبول. لكن السؤال الأساسي الذي يجب طرحه هنا هو: هل استفادت الطبقة الفقيرة من هذا النمو الاقتصادي أم لا؟

إن الإجابة على السؤال السابق بنعم تستدعي انخفاض نسبة الفقراء في المجتمع. غير أن هذا لم يتحقق في الفترة المعنية بالدراسة كما سبقت الإشارة إليه حيث نسبة الفقراء ارتفعت، مما يعني أن الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي تتوجه إلى المسورين لا إلى غيرهم من المعسرین. ولعل ما يدعم هذا الرأي هو كثرة الاحتجاجات الاجتماعية، وإضرابات النقابات العمالية المستقلة، وبروز ظواهر اجتماعية سلبية

لم تعرفها الجزائر من قبل. "فالتنمية لا تعني ببساطة مجرد زيادة ناتج الدخل القومي، فالعامل الأكثر أهمية هو محاولة تقليل الفقر وتحسين مستويات المعيشة... التنمية ينبغي أن تركز على مقابلة حاجات الأفراد الأساسية كحقهم في الحصول على غذاء كاف، وفرص عمل، ومسكن ملائم، كما يجب أن تتم التنمية بتقليل التباين في مستويات الدخل."³⁴

وفي الأخير نقول "إن العوامل الاقتصادية ليست هي وحدها المسؤولة في خلق ودعم عملية التنمية. فلا أحد ينكر أن هذه العوامل من الشروط الضرورية ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية. ف للعوامل الاجتماعية والسياسية والتنظيمية أهمية كبيرة كوجود القيادة السياسية الحكيمة، ونجاح الجهاز الإداري للدولة في التجاوب مع مستلزمات ومتطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية. وللعامل الديني أيضا دور كبير في صياغة هيكل ونمط تصرفات الأفراد في المجتمع تجاه أي تغيير تؤديه عملية التنمية."³⁵

المراجع

¹ محمد فرحي، حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي: هل من إستراتيجية؟ في مجلة

Réformes économiques et intégration en économie mondiale, N°02-2007, Laboratoire des réformes économiques, développement et intégration en économie mondiale, Ecole supérieure de commerce, Alger, p 4.

² Voir: Nacer DADDI-ADDOUN et Farouk TAMOURTBIR: Aperçu sur les économies européennes et nord africaine après treize ans du processus de Barcelone, dans la Revue des Réformes économiques et intégration en économie mondiale, N°06-2009, Op.Cit, pp 72-73.

³ بول آ. سامويلسون وآخرون، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، ط 15، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 563

⁴ أحمد أبو حافة وآخرون، معجم النفائس الكبير، ج2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2007، ص 2064.

⁵ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 124-125.

⁶ ابراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 23

⁷ نفس المرجع السابق، ص ص 26-27.

⁸ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 17.

⁹ مدحت القرشي، مرجع السابق، ص 122.

¹⁰ نفس المرجع السابق، ص ص 126-127.

- ¹¹ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، العدد 29، ص 17.
- ¹² Ministère des finances, Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007, Avril 2008, p 12.
- ¹³ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال 1996-2005، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 15.
- ¹⁴ صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، ط 2، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1999، ص 117.
- ¹⁵ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 227.
- ¹⁶ السيد الحسني، التنمية والتخلف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 396.
- ¹⁷ وزارة الطاقة والمناجم، حوصلة قطاع الطاقة والمناجم 2000-2005، مارس 2006، ص 9.
- ¹⁸ El Watan Economique, supplément hebdomadaire, N°214, du 12 au 18 Octobre 2009, p 4.
- ¹⁹ Ministère de l'énergie et des mines, Bilan du secteur de l'énergie et des mines 2000-2006, Edition 2007, p 38.
- ²⁰ محمد زكي شافعي، محاضرات في التنمية والتخطيط، جامعة بيروت العربية، 1973، ص 49.
- ²¹ جورج قرم، التنمية المفقودة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 138.
- ²² صبحي محمد قنوص، مرجع سابق، ص 131.
- ²³ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص 29.
- ²⁴ نفس المرجع السابق، ص 29.
- ²⁵ نفس المرجع السابق، ص 29.
- ²⁶ نفس المرجع السابق، ص 29.
- ²⁷ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 78.
- ²⁸ Nations Unies pour le développement, Rapport mondial sur le développement humain, divers numéros.
- ²⁹ مالكولم جيلز وآخرون، تعريب طه عبد الله منصور، وعبد العظيم محمد، إقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية، 1995، ص 36.
- ³⁰ مريم أحمد مصطفى، وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 24.
- ³¹ يوان — سونغ كان، الموجة الثالثة والقدرة على البقاء، في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2009، ص 27.
- ³² عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 38.

³³ هذه المشاريع هي: MEDGAZ, TRANSMED, GAZDUC بالإضافة إلى مشروع وحدة

سكيدة ووحدّة أرزيو (انظر الصفحة السابقة للخلاصة من هذا البحث).

³⁴ مريم أحمد مصطفى، وإحسان حفطي، مرجع سابق، ص 126.

³⁵ فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، ط1، جامعة الملك سعود، الرياض 1985، ص 158.